

"المجتمع المدني" شريك استراتيجي في منظومة "الأمن الاقتصادي" للجزائر: المرجعية، المقومات، الإنجازات والآفاق

Civil Society as a Strategic Partner in Algeria's Economic Security System: the reference, Capacities, Achievements, and Future Prospects

أ. د. نورالدين جوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/جامعة الوادي (الجزائر)

ملخص:

حللت هذه الدراسة المقاربة الجزائرية في دمج "المجتمع المدني" كمتغير رئيسي في استراتيجيتها الوطنية للأمن الاقتصادي، وهي المقاربة التي تعززت بانتخابها نائباً لرئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمنظمات غير الحكومية للعام 2026. وأكدت الدراسة أن "المجتمع المدني" فاعل اقتصادي رئيسي، ونوع من الدبلوماسية الناعمة الفعالة لتعزيز الأهداف الاستراتيجية للدولة، وأن مبادئ ثورة التحرير المجيدة 1954 تشكل مرجعاً تاريخياً أساسياً لتلك المقاربة الجزائرية لتعزيز دوره في "الأمن الاقتصادي الوطني". وكنتيجة، اقترحت الدراسة إنشاء "مؤشر وطني للأمن الاقتصادي"، وتحسين النظم الإحصائية للأنشطة التطوعية، وتشجيع نموذج المؤسسة الاجتماعية عوض الجمعيات، وتطبيق الميزانية التشاركية في الحكم المحلي، أضيف إلى ذلك توسيع تمثيل "المجتمع المدني" الجزائري في المؤسسات الإقليمية والدولية. وكآفاق مستقبلية قدمت الدراسة اتجاهين بحثيين: المجتمع المدني الرقمي في الجزائر؛ والمخاطر المتعلقة باستغلال الجمعيات والانحراف عن المشاركة البناءة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الأمن الاقتصادي، التنمية المستدامة، الشراكة الاستراتيجية، الجزائر.

Abstract:

This study analyzed Algeria's approach to integrating "Civil Society" as a key variable of its national economic security strategy, an approach reinforced by Algeria's election as Vice-Chair of the UN Committee on NGOs for 2026. This study confirmed that: the "Civil Society" is a major economic actor; a kind of soft diplomacy that supports the state's strategic objectives; and the Algeria's approach is grounded in the principles of the 1954 Liberation Revolution, which serves as a foundational historical reference. To increase the role of "Civil Society" in "National economic security", the study proposed creating a "National Economic Security Index", improving statistical systems of volunteer activities; promoting social-enterprise model and practice the participatory budgeting in local governance. This study recommended to expand of Algerian's "Civil Society" representation in regional and international institutions. As prospects, the study presented two research directions: Digital Civil Society in Algeria and risks related to the co-optation of associations and the drift from constructive engagement.

Keywords: Civil Society, Economic Security, Sustainable Development, Strategic Partnership, Algeria.

المؤلف المرسل. الدكتور نورالدين جوادي

1. المقدمة:

في 1 فيفري للعام 2026، وضمن أشغال الدورة العادية، انتُخبت الجزائر نائباً لرئيس مكتب "لجنة المنظمات غير الحكومية" التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC, 2026)، وذلك بعد ثلاث سنوات من انضمامها إلى اللجنة. ويأتي هذا التتويج ثمرةً للاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لترقية "المجتمع المدني" كشريك تنموي، وعنصر داعم لترسيخ قيم المشاركة والمواطنة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2026).

ومع حرص الجزائر على تثبيت المكاسب التنموية المحققة وتعزيز استدامتها، تبرز الحاجة لتوطين منظومة متكاملة لـ "الأمن الاقتصادي" الوطني، تتكامل ضمنها أدوار الفاعلين ذوي الصلة بحسن استغلال الموارد الوطنية وتعبئتها بما يحقق أثراً تنموياً ملموساً. ويُعد رأس المال البشري من أهم تلك الموارد، لما يضمه من كفاءات وطنية عالية التكوين، بما يؤهله للإسهام بفعالية في دعم تلك المنظومة، لاسيما عبر الأطر التي يندرج ضمنها "المجتمع المدني" في الخطاب والمؤسسات الوطنية الرسمية.

أ. إشكالية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي: ما مرجعية، طبيعة واتجاه العلاقة بين إشراك "المجتمع المدني" ومستوى "الأمن الاقتصادي" في الجزائر؟ وكيف يمكن قياس أثر هذا الإشراك على استدامة مكتسبات التنمية الوطنية؟

ب. الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بـ "المجتمع المدني"؟ وما أبرز مقوماته للإسهام في تعزيز "الأمن الاقتصادي" والتنمية؟
2. ما المؤشرات الدالة على توجه الجزائر نحو إشراك فعال لـ "المجتمع المدني" في مشروع التنمية الوطنية؟
3. ما المرجعيات التاريخية والوطنية للدور التنموي لـ "المجتمع المدني"؟ وكيف أثر في تحقيق "الأمن الاقتصادي" الوطني؟
4. فيما تتمثل آليات تعزيز دور "المجتمع المدني" في "الأمن الاقتصادي" للبلاد؟

ج. فرضيات الدراسة:

1. يعد "المجتمع المدني" فاعلاً تنموياً استراتيجياً ومحدداً أساسياً لمنظومة "الأمن الاقتصادي" للبلاد، بما يمتلكه من قدرات على تعبئة الموارد الوطنية، وتوجيه المبادرات، وتعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي؛
2. يشكل "المجتمع المدني" فاعلاً "شبه مؤسسي" ضمن عديد الهيئات الدولية والعالمية الرسمية، وهو ما يرفع قدراته على التأثير في المجال التنموي الوطني (اقتصادياً، سياسياً، ثقافياً وأمنياً... الخ) من بوابة التواجد والتعاون الدوليين.
3. يمتلك "المجتمع المدني" قوة تأثير تنموية من خلال امتداداته العابرة للحدود الوطنية (كمثل: بعض الزوايا الدينية والجمعيات الثقافية والفكرية... الخ)، وهو تأثير يتقاطع مع ملفات حساسة واستراتيجية تتعلق بـ "الأمن الاقتصادي" للبلاد.

4. تعتمد الجزائر توجهها مؤسسيًا وتشريعيًا متناميًا لإدماج "المجتمع المدني" كشريك تنموي ضمن السياسات العمومية ذات الصلة، بما يسهم في تدعيم "الأمن الاقتصادي" الوطني؛
5. توفر المرجعيات التاريخية المرتبطة بالحركة الوطنية والثورة التحريرية وما رافقها من وثائق وممارسات تنظيمية أساسًا مرجعيًا لفهم شرعية أدوار "المجتمع المدني" ووظيفته التنموية، بما يدعم مقارنة إشراكه في تعزيز "الأمن الاقتصادي".

د. أهمية الدراسة:

1. تنبع أهمية هذه الدراسة من التشاركية التي يتيحها "المجتمع المدني" لحكومة الأداء العمومي، وتحسين التخطيط التنموي، ودعم الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي، ضمن مقارنة تكاملية مع متطلبات السياسات العامة؛
2. كما تتعزز أهميتها في سياق وطني راهن يبرز الحاجة إلى ترسيخ منظومة فعالة لـ "الأمن الاقتصادي"، بما يستدعي تعبئة مختلف الفاعلين التنمويين، وفي مقدمتهم "المجتمع المدني".
3. وتكتسب الدراسة بعدًا استراتيجيًا لكونها تُضيء دور "المجتمع المدني" كفاعل مؤثر في المعادلة التنموية ببعديها المحلي والدولي، وتتناول آليات توجيه مساهمته بما ينسجم مع توجهات الدولة في تعظيم أثره الإيجابي؛
4. وتستند أهمية الدراسة أيضًا إلى التحول في تصور دوائر صنع القرار الوطنية لدور "المجتمع المدني"؛ من اعتباره مجالًا مستهدفًا بالتنمية و"الأمن الاقتصادي" إلى إدراجه طرفًا مساهمًا فيهما من التخطيط إلى المتابعة والرقابة والتقييم. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى مواكبة علمية تُسهم فيها الدراسات المتخصصة، وتأتي هذه الدراسة ضمن هذا المسار؛
5. وأخيرًا، تتأني أهمية الدراسة من محدودية الأدبيات الوطنية المتخصصة التي تناولت بالدراسة التحليلية الأبعاد الاقتصادية والتنموية لفعل "المجتمع المدني" في الجزائر، بما يجعل الإسهام في سد هذه الفجوة العلمية ضرورة بحثية.

هـ. أهداف الدراسة:

1. تسعى الدراسة إلى إبراز الدور الاستراتيجي لفاعليات "المجتمع المدني" ضمن "الأمن الاقتصادي" الوطني، وتحليل موقعه في السياسات العمومية الجزائرية بما يتيح فهم آليات تعبئة طاقاته نحو التنمية وتعزيز استدامتها؛
2. كما تهدف إلى تقديم توصيات علمية وميدانية قابلة للتجسيد لتطوير احترافية "المجتمع المدني" وفعاليتها التنظيمية، بما يُسهم في بلورة سياسة عمومية تعزز الشراكة معه في تنفيذ البرامج التنموية ودعم مقاربات توطين "الأمن الاقتصادي".

و. منهجية الدراسة: اعتمد "المنهج الوصفي" لتحديد المفاهيمي لـ "المجتمع المدني" و"الأمن الاقتصادي" وتفكيك علاقتهما، كما استخدم "المنهج التحليلي" لمناقشة العلاقة بين المتغيرين واستقراء محددات تعزيزها في السياق الجزائري. وتم توظيف "المنهج التاريخي" لمراجعة الفترة 1962/1954 وما تلاها، بما يساعد على تفسير امتدادات المقاربة الحالية لإشراك "المجتمع المدني" ضمن السياسات العمومية ذات الصلة؛ كما تجدر الإشارة أنه تم الاستعانة بمناهج بحثية أخرى وينسب قليلة ومتفاوتة لا تستلزم ذكرها بكثير التفصيل؛ كالمنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنتاجي، والمنهج المقارن... الخ.

ز. **حدود الدراسة:** جغرافياً، عالجت الدراسة حالة "الجزائر"، بمقتضى انتمائنا لها، والذي يملي علينا مسؤولية مواطنة علمية للمساهمة في كل ما يعزز أمنها الاقتصادي. وثانياً، أن للجزائر سبق تاريخي، وقطعت شوطاً كبيراً في إشراك "المجتمع المدني" في سياستها العامة. أما المجال الزمني للدراسة فيتميز بالتعدد، فيمتد من العام 1954 رجوعاً للثورة التحريرية ووثائقها، كما يمسح كل السنوات إلى غاية 2025 كونها فترة شهدت فيها الجزائر حضور تنموي قوي لـ "المجتمع المدني". مع الإشارة إلى امتداد المجال الزمني بشكل ومضات إلى ما قبل 1954 وبعد 2025.

ح. **هيكل الدراسة:** للدراسة جزئين، عالج الأول الإطار النظري لكل من "المجتمع المدني"، "الأمن الاقتصادي"، ومداخل القياس ذات الصلة. أما الجزء الثاني فتناول مؤشرات المقاربة الجزائرية لإشراكه، وناقش النتائج المتصلة بمقوماته ومرجعياته، وأبرز آليات حضوره في السياسات العمومية ذات الصلة بمنظومة "الأمن الاقتصادي" الوطني.

2. الجزء النظري للدراسة:

2. 1. "المجتمع المدني": في الأدبيات العالمية، سواء أطلق عليه اسم: القطاع الثالث؛ القطاع الاجتماعي؛ الفضاء التطوعي؛ المنظمات غير الحكومية؛ المنظمات غير الربحية؛ الجمعيات الخيرية أو التطوعية... الخ فإن "المجتمع المدني" يشمل آخر المطاف مجموعة من القضايا، المجموعات غير الحكومية، فرق من السكان الأصليين، منظمات خيرية، هيئات دينية، جمعيات مهنية، ومؤسسات غير ربحية؛ هدفهم المشترك هو مساءلة الحكومات، وتعزيز الشفافية، والضغط من أجل حقوق الإنسان، والتعبئة في أوقات الكوارث، وتشجيع مشاركة المواطنين؛ بدءاً من الحملات الصغيرة عبر الإنترنت، وصولاً إلى كيانات عملاقة كمثال: منظمة العفو الدولية ومنظمة السلام الأخضر (Jezard, 2018). ومن حيث النشاط، تقسم المراجع الدولية منظمات "المجتمع المدني" إلى 11 تصنيفاً (Salamon, 2010, p. 185): الثقافة والترفيه؛ التعليم والبحث؛ الصحة؛ الخدمات الاجتماعية؛ البيئة؛ المواطنة والقانون؛ الأعمال الخيرية والإنسانية؛ أنشطة دولية، فعاليات دينية، نقابات تجارية ومهنية.

وفي الجزائر، ارتبط مفهوم "المجتمع المدني" بتغيير القوانين التي تنظمه منذ الاستقلال سنة 1962. واليوم، يؤطره القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير للعام 2012، والمتعلق بالجمعيات؛ والذي ينظر للجمعية باعتبارها وحسب المادة 2 منه تجمع لأشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة لتسخير معارفهم ووسائلهم تطوعاً ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها ضمن الصالح العام دون مخالفة الثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

2. 2. "الأمن الاقتصادي": تؤكد الدراسات أن الخصوصيات الموضوعاتية لكل بلد تفرض اختلافاً في مفهوم "الأمن الاقتصادي". وترى "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" بأنه قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية ونفقاتهم التي لا مفر منها بطريقة مستدامة وكرامة. ويجب مراعاة أن هذا التعريف قد يختلف حسب احتياجات الفرد الفسيولوجية والوضع البيئي الذي يعيش فيه، فضلاً عن المعايير الثقافية المتبعة (ICRC, 2020). وفي المقابل، حدد "المعهد الدولي للحرية" في

تقريره السنوي (ILI, 2025) وعلى ضوء رؤية المفوضية الأوروبية للعام 2023 أربع مجالات للمخاطر يتضمنها الأمن الاقتصادي: مرونة سلاسل التوريد؛ التهديدات التي تواجه البنية التحتية الحيوية؛ أمن التكنولوجيا وتسريبها؛ تحويل التبعية الاقتصادية أو الإكراه الاقتصادي إلى سلاح، وخلال نفس التقرير أشار "المعهد" أن الوثيقة العامة للسياسة الخارجية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي حدد العام 2024 ست عناصر أساسية لأمنها الاقتصادي: حرية حركة السلع والخدمات والأموال والمواطنين؛ تكافؤ الفرص في النشاط الاقتصادي والمنافسة؛ تقليل متطلبات الإبلاغ والتنظيم؛ تسريع إجراءات الترخيص؛ تبسيط الإطار التنظيمي؛ إزالة التضارب في التشريعات.

2. 3. "مؤشر الأمن الاقتصادي": يعرف بكونه متوسط مرجح لدرجات الأمن السبعة (ILO, 2004, p. 276):
أمن سوق العمل، الأمن الوظيفي، الأمن المهني، أمن العمل، أمن المهارات، أمن الدخل، أمن ضمان التمثيل (ILO, 2004, p. 14)، حيث يتم إعطاء وزن مزدوج لأمن الدخل وأمن التمثيل، حيث أن أمن الدخل الأساسي ضروري للحرية الحقيقية في اتخاذ الاختيارات، وأن أمن التمثيل ضروري لتمكين الفئات الضعيفة من الاحتفاظ بأمن الدخل. وبما أنه مصمم لتعزيز البحث وتحليل السياسات فإن "مؤشر الأمن الاقتصادي" يجب أن يقيس الظروف الاقتصادية المتغيرة للأفراد، وليس تصوراتهم لتلك الظروف. ورغم أن هذا لا يمثل سوى جزء من انعدام الأمن، إلا أنه يقدم صورة واضحة عن مدى تعرض الأفراد للظروف الاقتصادية المتقلبة بمرور الوقت وبين مختلف فئات السكان (Jacob, et al., 2014).

وتجدر الإشارة أن وضعية "الأمن الاقتصادي" للبلد قد لا تعكس أدائها الاقتصادي أو التنموي، والعكس بالعكس، فعلى سبيل المثال العام 2004 تبوأَت الولايات المتحدة المرتبة 25 برغم قوتها الاقتصادية (أضخم ناتج إجمالي محلي تجاوز 12 تريليون دولار) في الوقت الذي لم تحقق فيه السويد سوى ناتج إجمالي مقداره 384 مليار دولار وحصولها على المرتبة الأولى في "مؤشر الأمن الاقتصادي"، وفنلندا في المرتبة الثانية ولم يتجاوز ناتجها 197.5 مليار دولار (ILO, 2004, p. 425)، والعام 2025، لم تحصد الولايات المتحدة سوى 70.6 نقطة على "مؤشر الأمن الاقتصادي" لـ "المعهد الدولي للحرية" (ILI, 2025, p. 13) برغم أن إجمالي ناتجها يتجاوز 30 تريليون دولار، في حين تحصلت فنلندا على 79.5 نقطة في الوقت الذي لا يتجاوز ناتجها 300 مليار دولار، وألمانيا 78.1 نقطة بإجمالي ناتج أقل من 5 تريليون دولار (أنظر الجدول 01).

الجدول 1: مقارنة بين مستوى "الأمن الاقتصادي" ومستوى "التنمية الاقتصادية" في بعض الدول للعام 2025

الدولة	متوسط مؤشر الأمن الاقتصادي*		الناتج الإجمالي المحلي**	
	القيمة (نقطة/100)	الترتيب	الترتيب	القيمة (مليار دولار)
فنلندا	79.5	01	08	298.7
ألمانيا	78.1	02	02	4685.59
الولايات المتحدة	70.6	03	01	28750.96
التشيك	69.8	04	07	347.03

بولندا	59.1	05	04	917.77
رومانيا	54.4	06	06	382.56
تركيا	49.8	07	03	1359.12
الأرجنتين	41.9	08	05	638.37
أوكرانيا	33.4	09	09	190.74

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (ILI, 2025, p. 13) * و (World Bank, 2026) **

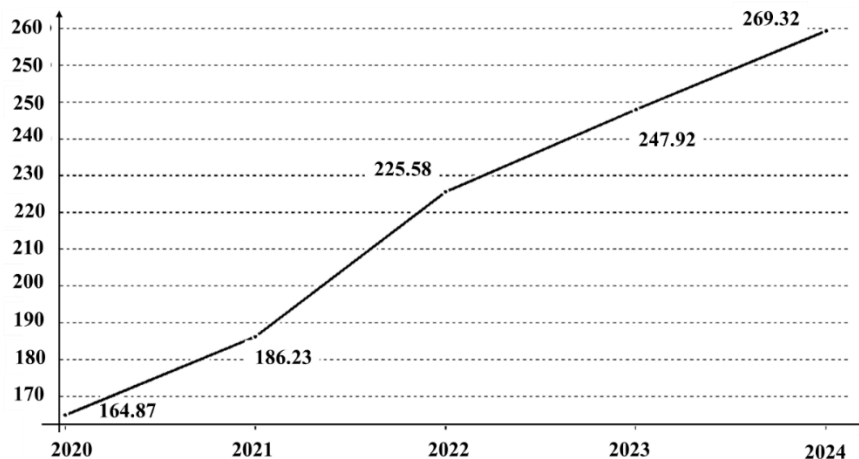
3. الجزء التطبيقي للدراسة:

3.1. مجتمع الدراسة: تعالج الدراسة المقارنة الجزائرية (مجتمع المدني/أمن الاقتصادي) لثلاث اعتبارات رئيسية:

1. العمق التاريخي للمقارنة الجزائرية لإشراك "المجتمع المدني" في التنمية والذي يمتد لفترة الثورة التحريرية 1962/1954 (وما قبلها)، وهو ما تثبته الوثائق التاريخية والتي على رأسها "بيان أول نوفمبر 1954" ووثيقة "مؤتمر الصومام 1956".

2. أهمية تنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة لصون وضمان المكتسبات التنموية للجزائر لما بعد 2020 وفق منظومة لـ "الأمن الاقتصادي" تضع كل القوى الحية الوطنية الداخلية والخارجية في مسؤولياتها القومية والتاريخية ووفق إمكاناتها المتاحة. فحتى العام 2025 حققت الجزائر إنجازات غير مسبقة استجابت لتطلعات الأمة الجزائرية (مجلة الجيش، 2023، صفحة 16)، فقد قفز الناتج المحلي الإجمالي وفق (World Bank, 2026) من حدود 20.9 تريليون دج العام 2020 إلى أكثر من 33.64 تريليون دج نهاية العام 2023، والتوقعات بحسب (مشروع قانون المالية، 2025، صفحة 318) بلوغ عتبة 41.86 تريليون دج العام 2027 مروراً بحوالي 40.85 تريليون دج مع نهاية العام 2026، والرهان الأكبر وكما أكد (السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون 2024 أ) و تحقيق دخل قومي 400 مليار دولار بحلول العام.

الشكل 1: تطور الناتج الإجمالي المحلي للجزائر 2020 إلى 2024 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً عن بيانات (World Bank, 2026)

3. المناخ الإقليمي والدولي القائم الذي يحيط بالجزائر ويفرز عديد التحديات تملي حتمية إشراك كل الفاعلين الوطنيين والاستعانة بمقوماتهم وإمكاناتهم التنموية، والذين على رأسهم "المجتمع المدني". فمعدل التضخم العالمي تضاعف من حدود 1.9% العام 2020 إلى 3% العام 2024 مروراً بما تجاوز 7.9% العام 2022 (World Bank, 2022)

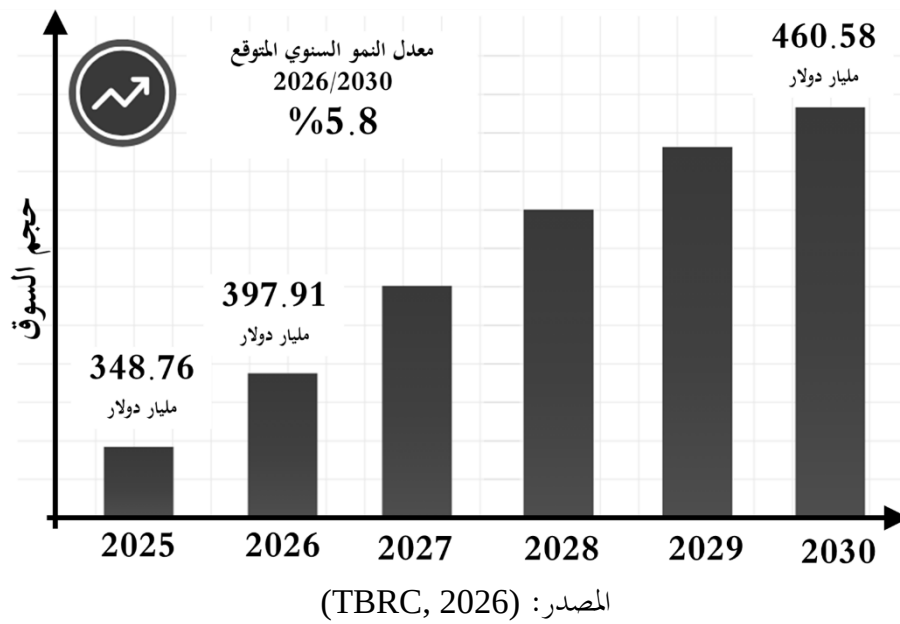
(Bank, 2026) وهو يضغط على أداء الاقتصاد الوطني وأمنه الاقتصادي، كما ولا يزال العالم يشهد توترات جيوسياسية حادة كمثال تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والأحداث في دول الجوار والساحل الأفريقي... الخ، كما وتهدده كوارث طبيعية متوالية أثرت على استقرار الأسعار الدولية وعدوها على مؤشرات السوق الداخلية للجزائر.

4. التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها استراتيجية التنمية الوطنية بما يستدعي إشراك كل الفاعلين الوطنيين بمن فيهم "المجتمع المدني" لمجابهتها وتقويض أثرها السلبي. فداخلياً، تعارض المصالح أفرز ممانعة للتغير؛ وخارجياً، ولدت مراجعة الجزائر لبعض علاقاتها وفق مقارنة المنفعة المتبادلة تبايناً في المواقف مع بعض الفاعلين الدوليين، لا سيما وأن تلك المراجعة انعكست على اتجاهات التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي. فمثلاً، ومقارنةً بما قبل 2020؛ شهد الميزان التجاري لفرنسا مع الجزائر عجزاً منذ 2021 وبلغ ذروته العام 2023 عند 2.6 مليار يورو، وفي حين تضاعفت الواردات الفرنسية من الجزائر من 3 مليار يورو العام 2016 إلى 6.2 مليار يورو العام 2024؛ تراجعت واردات الجزائر من فرنسا من 5.1 مليار يورو في 2016 إلى 4.8 مليار يورو في 2024، مروراً بقرابة 3.73 مليار يورو العام 2021 (DSECE, 2026)؛ وأيضاً تراجعت الاستثمارات المباشرة الفرنسية في الجزائر، فبعد أن بلغت العام 2018 حدود 283 مليون يورو لم تتعد العام 2020 حدود 123 مليون يورو (Banque de France, 2024).

3. 2. نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتيجة (01): يؤثر "المجتمع المدني" في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية للدول: تشير التقارير أنه العام 2025 بلغ حجم سوق المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية 348.76 مليار دولار، ومن المتوقع أن ينمو إلى 460.58 مليار دولار في عام 2030 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 5.8%. وهذه الأرقام أعلاه، غيظ من فيض حول التوسع الذي شهده "المجتمع المدني" أفقياً وعمودياً في العالم، عمودياً من حيث عدد الفاعلين فيه وتنوعهم من حيث: الجنس، العمر، مستوى التعليم... الخ؛ وأفقياً، من حيث مجالات النشاط والقطاعات التي يساهمون فيها: الأنشطة التطوعية، المبادرات الصحية والبيئية، الفعاليات الاقتصادية، التشاركية السياسية، حقوق الإنسان... الخ.

الشكل 2: تطور حجم سوق المنظمات غير الحكومية في العالم 2025 إلى 2030 (مليار دولار)



أصبح "المجتمع المدني" فاعلاً مؤثراً في مجال التنمية على المستوى الدولي؛ ولم تعد أدواره تقتصر على دعم وتمويل قضايا اجتماعية كحماية البيئة ومكافحة الفقر وغيرها، بل امتدت إلى الانخراط للمشاركة في تصميم السياسات العامة في هذه المجالات وغيرها (World Bank, 1991). كما أوضح البنك الدولي أنه شرع في تعاون رسمي مع "المجتمع المدني" منذ العام 1981، ووسع لاحقاً نطاق إشراكه؛ إذ شاركه في 50 مشروعاً من أصل 228 مشروعاً العام 1990، مقارنةً بمتوسط سنوي قدره 16 مشروعاً خلال السنوات السبع عشرة السابقة (World Bank, 1991).

ومن بين عديد الآثار التنموية لـ "المجتمع المدني" نذكر:

أ. تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة: لعام 1995، بلغ متوسط النفقات غير الربحية في 22 دولة حوالي 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي (Lester, Helmut, Regina, Stefan, & Wojciech, 1999, p. 09). والعام 2004، ووفقاً

لدراسة أجريت على 36 دولة متطورة ونامية، قُدر حجم إنفاق القطاع غير الربحي بأكثر من 3.1 تريليون دولار، ما يعادل 5.4% من إجمالي الناتج المحلي المجمع من البلدان التي شملتها الدراسة. والعام 2010، وفي 40 دولة مثلت المنظمات غير الربحية 2.2 تريليون دولار في النفقات التشغيلية، والرقم هذا أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان باستثناء ستة بلدان (Lester, 2010, p. 185). وكنتيجة تلکم النفقات أثرت على السوق وخففت الضغط على موازنات تلکم الدول، ومكنتها من إعادة ضخ الفوائض المالية المحققة في تدعيم سياستها العامة ومنظومة أمنها الاقتصادي (Aisha, 2005, p. 04).

ب. تطوير الإنتاج الوطني وتدعيم الخدمات العمومية الأساسية: شهدت الكثير من الدول انتشاراً واسعاً لمنظمات "المجتمع المدني" والتي تنظم دورياً مبادرات تتعلق بالتعليم والرعاية الصحية، حماية البيئة، توفير مياه الشرب... الخ غيرت طبيعة تقديم تلك الخدمات العمومية وساهمت في سد الفجوة في توفيرها (Brass, 2016).

وفي أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأجزاء من أمريكا اللاتينية، وحتى في الولايات المتحدة والدول المتقدمة تعدّ المنظمات غير الحكومية من الموردين الرئيسيين للرعاية الاجتماعية وتقدم الخدمات الأساسية للأفراد العاديين بشكل أوسع وأكثر فعالية من الحكومات نفسها (Lauren & Melani, 2014)، لا سيما عندما تستهدف قوافلها الطبية وبرامج الوقاية الصحية أعماق الصحاري وأعلى الجبال، ما يسهم في تعميم الصحة العمومية وتجسيد مقاربة "الوقاية أقل كلفة من العلاج" ويتيح فوائض مالية يمكن استثمارها في رفع مردودية الصحة العمومية والخدمات الاجتماعية للمواطن. وبالمثل، فإن حملات النظافة وتحسين المحيط تتجاوز بعدها الجمالي وتأثر مباشرة على كلفة الصحة، وكلفة إدارة النفايات، وجاذبية المجال المحلي للاستثمار والسياحة الداخلية... الخ، وبما يترتب عن ذلك من تحسين جودة العيش وتقليص أسباب التوتر الاجتماعي.

ويساهم "المجتمع المدني" بفاعلية في تطوير الإنتاج الوطني، فمن خلال الجمعيات المهنية، ومنظمات حماية المستهلك، ونقابات العمال والموظفين... الخ يتم توجيه القرار التنموي نحو المنفعة العامة، كما يضطلع بدور رقابي ضد الفساد ويعزز الشفافية. أضف إلى ذلك، تعتمد الكثير من الجمعيات لإعداد تقارير اقتصادية ومسوحات ميدانية للكثير من القضايا التنموية تتيح تشخيص دقيق لها ويسهل صناع القرار لتطويرها، كما يتموقع "المجتمع المدني" جيداً في عمليات الوساطة بين القطاعين العام والخاص بما يسهل تنفيذ الإصلاحات ويعزز الصناعات الوطنية وتنافسيتها.

ج. جلب العملة الصعبة: وهذا الدور مهم جداً، ومحفز استراتيجي للنمو. فالكثير من الجمعيات تتلقى مساعدات أو جوائز من جهات مانحة عالمية بالعملة الصعبة في إطار برامج التعاون، الشراكة والمسابقات العالمية، فمثلاً، العام 2013، تلقت منظمات "المجتمع المدني" في مصر 71.5 مليون دولار أمريكي من الولايات المتحدة في إطار مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، كما خصصت الجهات المانحة الأوروبية 49.4 مليون يورو للجمعيات الأهلية النشطة سنوياً من 2010 إلى 2013، وبلغ حجم المنح العام 2009 قرابة 17 مليون يورو، وهو ما مثل حوالي 2.5% من حجم صادرات مصر في الربع الأول من السنة المالية 2016/2017 والبالغ 5.26 مليار دولار (Elwahab, 2017). وفي إطار مشروع "برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية" (كابدال) الذي أطلق العام 2017 تحصلت بموجبه الجزائر على 8 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي و200 ألف دولار من قبل "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" (EEAS, 2018).

د. إنعاش قطاع السياحة: مع قوة العلاقة بين سياحة المؤتمرات والنمو وباعتبار أن "المجتمع المدني" من أكثر الجهات المنظمة للتظاهرات، والملتقيات... الخ السياحية يبرز الدور الهام الذي يلعبه في تحفيز النمو عبر هذه القناة. ففي كندا، بلغ إجمالي عدد الوافدين العام 2017 حوالي 1.3 مليون سائح جلهم بفعل تظاهرات المنظمات غير الحكومية، بتأثير قدره 1

مليار دولار على الاقتصاد الكندي، كما بلغت قيمة صناعة الاجتماعات والفعاليات العالمية 752 مليار دولار في عام 2016، ومكث 57% من الزوار يوماً أو يومين إضافيين لأغراض ترفيهية (SKIFT, 2020, p. 05). وفي الولايات المتحدة بلغ إيرادات قطاع التظاهرات حدود 122 مليار دولار، وبحصيلة ضريبية لامست 20 مليار دولار، ووفرت تلکم النشاطات أكثر من مليون فرصة عمل. كما ويعتبر "المجتمع المدني" مصدر للتمويل غير التقليدي وغير المباشر للجماعات المحلية والإدارات والهيئات العمومية، فمن خلال المشاركة في النشاطات التي تنظمها تلکم الهيئات الحكومية يسهم "المجتمع المدني" في التحسيس بأهمية دفع وتسديد الكثير من الرسوم والضرائب التي تدخل ضمن إيرادات الدولة، كما أنها من خلال مشاركتها التطوعية تسهم في تقديم خدمات كانت سوف تكلف مبالغ طائلة (جوادي، 2020).

هـ. خلق الوظائف: في "منطقة الأمم المتحدة لغربي آسيا" تطوع أكثر من 8.9 مليون شخص بدوام كامل 17.1% منهم بشكل رسمي، والباقي 82.9% بشكل غير رسمي (ESCWA, 2019). وفي 22 دولة شملها مسح بحثي تبين أن القطاع غير الربحي يوظف ما يقرب من 19 مليون عامل بدوام كامل، وتشكل العمالة غير الربحية ما يقرب من 5% من جميع العمالة غير الزراعية، و10% من جميع العمالة الخدمية، و27% من جميع وظائف القطاع العام (Lester, 1999, p. 09). Helmut, Regina, Stefan, & Wojciech, 2005. توصلت دراسة غطت 36 دولة متطورة ونامية أن "المجتمع المدني" ساهم في خلق 45.5 مليون منصب عمل بدوام كامل يمثلون 4.4% من الفئة النشطة في دول العينة (Aisha, 2005, p. 04). كما توصلت دراسة العام 2010 أنه في 40 دولة تتوفر عنها بيانات سوق العمل وظفت المنظمات غير الربحية ما يقرب من 56 مليون عامل بدوام كامل، ما يعادل في المتوسط 5.6% من إجمالي السكان النشطين فيها (Lester, 2010, p. 187). وفي عام 2022، خلقت 300 ألف مؤسسة غير ربحية نشطة في الولايات المتحدة أكثر من 12.8 مليون وظيفة، أي 9.9% من وظائف القطاع الخاص (Bureau of Labor Statistics, 2024).

كما أن برامج مثل أقسام محو الأمية والدعم المدرسي تشكل رافعة لمنظومة "الأمن الاقتصادي" لأنها تنمي المهارات الأساسية للسكان وترفع القابلية للتشغيل، وتحد من الإقصاء الاجتماعي الذي يتحول في كثير من الحالات إلى عبء مالي على الدولة عبر برامج الإعانة أو التدخلات الاجتماعية المتكررة.

الجدول 02: نسبة العاملين في المنظمات غير الربحية من إجمالي السكان النشطين لبعض البلدان العام 2010

الدولة	النسبة (%)	الدولة	النسبة (%)	الدولة	النسبة (%)
هولندا	15.9	اليابان	8	البرتغال	4.2
بلجيكا	13.1	ألمانيا	6.8	جنوب أفريقيا	3.4
كندا	12.3	الأرجنتين	5.9	مصر	3.2
بريطانيا	11	فنلندا	5.7	المكسيك	2.2
إيرلندا	10.9	الشيلي	5	كينيا	2.1
فرنسا	9	اسبانيا	4.3	الفلبين	1.9
الدنمارك	8.8	إيطاليا	4.3	باكستان	1

المصدر: (Lester, 2010, p. 188)

و. الدبلوماسية الناعمة والتمثيل الإقليمي والعالمي: يتجاوز التأثير التنموي لـ "المجتمع المدني" المجال الداخلي للدولة إلى الفضاء الإقليمي والدولي عبر عديد النواحي، أهمها: تواجده داخل فضاءات عالمية مثل: منظومة الأمم المتحدة (UIA, 1995)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO, 1994)، والبنك العالمي (World Bank, 1991)، وصندوق النقد الدولي (Williams, 1990) أضف لذلك البنك الأفريقي للتنمية (Banque Africaine de Développement, 2024)، والذين عرفت علاقاتهم معه (على غرار باقي الهيئات العالمية) تطوراً منذ تسعينيات القرن الماضي باعتباره قوة عالمية ثالثة، وهو ما يتيح فرص واسعة لتوطين مستويات عالية من "الأمن الاقتصادي" المستدام. وبذلك، يغدو "المجتمع المدني" سفيراً داخل الهيئات الدولية وفاعلاً "شبه مؤسسي" ضمنها، لا سيما وأن الصفة الاستشارية التي تمنحها له تلك الهيئات، إضافة إلى المشاركة في فعاليات عالمية مرتبطة بالتنمية ترفع قدراته على التأثير في التنمية الوطنية من بوابة التواجد والتعاون الدوليين.

ومن ناحية ثانية، يتأتى تأثير "المجتمع المدني" من امتداداته العابرة للدول (كمثل: بعض الزوايا الدينية التي لها امتداد في بلدان شمال إفريقيا والساحل والصحراء الأفريقية، بعض الجمعيات الثقافية والفكرية، بعض النوادي لرجال الأعمال وفاعلين اقتصاديين، حركات حقوق الإنسان والمرأة... الخ)، وهذا الامتداد العابر للحدود الجغرافية للدول يمنحه تأثيراً يتقاطع مع ملفات حساسة واستراتيجية تتعلق بالتنمية و"الأمن الاقتصادي" للبلاد، مثل: مكافحة الجريمة العارة للحدود، التصدي للتطرف، الهجرة غير الشرعية، تعزيز الاستقرار الحدودي، تتين العلاقات التجارية والمالية... الخ.

ز. الإنذار المبكر وتعزيز منظومة الأمن الوطني: شبكات "المجتمع المدني" قادرة على رصد اختلالات الهشاشة (بطالة محلية، ضغط معيشي، تسرب مدرسي، الجريمة... الخ) مبكراً، ما يسمح بوضع سياسات وقائية تقلل تكلفة تداعيات تلك المخاطر على الاقتصاد. كما أن ما ينظمه "المجتمع المدني" من أنشطة رياضية وثقافية واحتفالات وطنية وتأطير للشباب والفئات الهشة يعزز الاندماج المجتمعي ويرفع مستويات الثقة، ويسهم في تقليل الاحتقان والحد من السلوكيات الخطرة، بما يخفض كلفة الانحراف والجريمة وتبعاتها. فالمقاربة وقائية بالأساس: الاستثمار في التماسك الاجتماعي ودعم الانتماء، وفتح قنوات المشاركة والمواطنة، كلها عوامل تقلل من احتمالات الانزلاقات الاجتماعية، وتدعم الاستتباب الأمني الضروري لأي نمو اقتصادي مستدام. إضافة إلى ذلك، يضطلع "المجتمع المدني" بأدوار مكاملة في دعم السياسات العمومية، عبر حملات التوعية بالمواطنة، ونشر الثقافة القانونية، والتحسيس بأهمية المشاركة المدنية، وهو ما ينعكس على جودة الحوكمة واستقرار القرار العمومي، فتعزيز المشاركة والثقة في مؤسسات الدولة يحد من كلفة الاضطراب السياسي والاجتماعي، ويقوي مناخ الأعمال، ويحسن قابلية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية.

وبذلك، فإن القيمة المضافة لـ "المجتمع المدني" لا تتجسد فقط في "تقديم خدمة تطوعية وغير ربحية"، بل في تخفيض التكلفة العمومية وتحقيق فوائض في الميزانية، وتعزيز اليقظة الوقائية، وتحسين جودة الحياة، ورفع الإنتاجية الاجتماعية، وتدعيم الاستقرار والثقة، وهي ركائز متداخلة تجعل من العمل التطوعي المنظم جزءاً من منظومة "الأمن الاقتصادي" للدولة.

النتيجة (02): نجاح الثورة التحريرية المجيدة 1962/1954 يعود إلى الإشراف الممنهج لـ "المجتمع المدني": وهذا الفعل التاريخي إضافة نوعية وقيمة رمزية قوية بالنسبة للنموذج الجزائري ورعايته لـ "المجتمع المدني" وإدراجه كشريك في صناعة الأجداد الوطنية من ناحية، ومن ناحية ثانية تمثل وسام وطني لفعاليات "المجتمع المدني" والتفافه حول مؤسسات الدولة ومبادراتها الوطنية والتنمية، فهي تتعلق بمرجعية تاريخية أثناء الثورة التحريرية المجيدة 1962/1954 أين تفاعلت رؤية قيادة الثورة ومبادرات "المجتمع المدني" في إطار شراكة استراتيجية حققت استقلال الدولة، وهي المقاربة التي أرتقتها وثائق الثورة التحريرية والتي على رأسها "بيان أول نوفمبر 1954" و"ميثاق الصومام 1956".

وللإشارة، لم يكن مصطلح "المجتمع المدني" متداولاً خلال الفترة الاستعمارية والثورة التحريرية، والعقدين لما بعد الاستقلال. ويذكر (عروس، 2005، صفحة 21) أنه مع بداية الثمانينيات (من القرن الماضي) فقط ظهرت بعض المفاهيم والمصطلحات التي كانت مستبعدة من الخطاب السياسي، والتي من أهمها: "المجتمع المدني".

ولذلك فإنه عند قراءة تلك المصادر التاريخية نجد مفردات أخرى تتطابق من حيث الدلالة مع مفردة "المجتمع المدني"، كمثل: "الرأي العام"، "الطاقات السلمية"، "الفئات الشعبية"، "المشاركة الشعبية"، "الطبقات الشعبية"، "القوى الاجتماعية"، "منظمات جماهيرية ومهنية"، "الحركة الاجتماعية"، "فعاليات الجبهة الاجتماعية"، "القوى الوطنية"، "أطيان الشعب الجزائري"، "الشرائح الاجتماعية" الخ؛ وهذه المفردات غزت "بيان أول نوفمبر 1954" مؤكدة القناة بأنه سند حقيقي للثورة.

وقد تجسدت تلك القناة صراحة في الفقرة (04) من "البيان" عندما تأسفت "جبهة التحرير الوطني" على وضعية الجزائر مقارنة بما حدث في دول الجوار آنذاك، صارخة بحسرة: "إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (أي المغرب وتونس) اندَفَعَ أَيْوَمَ فِي هَذَا السَّبِيلِ، أَمَّا نَحْنُ الَّذِينَ بَقَيْنَا فِي مُؤَخَّرَةِ الرُّكْبِ، فَإِنَّا نَتَعَرَّضُ إِلَى مَصِيرٍ مِمَّنْ تَجَاوَزَتْهُ الْأَحْدَاثُ، وَهَكَذَا فَإِنَّ حَرَكَتَنَا الْوَطَنِيَّةَ قَدْ وَجَدَتْ نَفْسَهَا مُحْطَمَةً ... مُحْزُومَةً مِنْ سِنْدِ الرَّأْيِ الْعَامِ الضَّرُورِيِّ ... الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ الْأَسْتِعْمَارَ يَطِيرُ فَرَحاً ظَنّاً مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ أَحْرَزَ أَضْحَمَ انْتِصَارَاتِهِ فِي كِفَاحِهِ ضِدَّ الْأَطْلَيْعَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ" (جبهة التحرير الوطني، بيان 01 نوفمبر، 1954، الفقرة 4)، ومؤكدة بعد ذلك أن نجاح الثورة لن يكون إلا بواسطة "بِجْمِيعٍ وَتَنْظِيمِ جَمِيعِ أَطْقَاتِ السَّلِيمَةِ لَدَى الشَّعْبِ الْجَزَائِرِيِّ لِتَصْفِيَةِ النِّظَامِ الْأَسْتِعْمَارِيِّ" (جبهة التحرير الوطني، بيان 01 نوفمبر، 1954، الأهداف الداخلية، الهدف 02). وميثاق "مؤتمر الصومام 1956" أكد بالحرف أن "المجتمع المدني" هو: "الطاقة الخلاقة للاستقلال" (الزيري، الوثيقة السياسية لميثاق الصومام، 1981، صفحة 30).

إن مسألة جر "الفئات الشعبية" لتبني الخيار الثوري كان الانشغال الأساس الذي خيم على اجتماع الـ 22 التاريخي جوان 1954 (خليفة، 2016، صفحة 288)؛ كما أن "جبهة التحرير الوطني" قد راهنت منذ لحظة ميلادها على خيار، بل حتمية "المشاركة الشعبية" الواسعة في الجهود الثوري، ونلمس ذلك جلياً في العديد من بياناتها ومناشيرها التي وسمت المرحلة الأولى من عمرها، والتي تميزت بالجهد الاستثنائي الذي خصص لتركيز أسس الثورة ودفعها إلى الانتشار أفقياً وعمودياً، وقد تجلت بوضوح تلك المراهنة في نصوص الثورة التحريرية المجيدة (خليفة، 2016، صفحة 231).

ومن ذلك المنطلق، وكما كتب (قناناش، 2012، صفحة 2015) نقلاً عن (El Moudjahid, 1954) شجعت "جبهة التحرير الوطني" منذ البداية تأسيس تنظيمات خاصة، فظهر "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" في فيفري 1956، و"الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" في جويلية 1955، و"الاتحاد العام للتجار الجزائريين" في سبتمبر 1956. وفي نفس السياق كتب (سعد الله، 2007، صفحة 83) أن "مؤتمر الصومام 1956" انعقد بعد انضمام الأحزاب والجمعيات إلى الثورة، فأعلن "حزب البيان" عن حل نفسه وانضمام أعضائه إلى الثورة، وكذلك فعل أعضاء "جمعية العلماء المسلمين"، وفي الوقت نفسه تكونت منظمات جماهيرية ومهنية موالية لـ "جبهة التحرير الوطني" مثل: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، واتحاد النساء الجزائريات، إضافة إلى الكشافة الإسلامية الجزائرية (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1999، صفحة 47) والاتحاد الوطني للتجار الجزائريين والهللال الأحمر الجزائري الذي تأسس داخل رحم الثورة عندما قررت قيادة "جبهة التحرير الوطني" تدعيم الجيش بجمعية إنسانية وطنية العام 1957.

وعلى المستوى الثقافي، ساهم "المسرح الوطني" (باعتباره أحد فواعل "المجتمع المدني") وكما أشار (قناناش، 2012، صفحة 215) في تفعيل وتنوير الرأي العام ليواكب الثورة، وكان له الدور الفعال في إيقاظ الضمير الوطني الحر لدى العمال والنقابيين الجزائريين والطلبة والتجار والفلاحين وغيرهم من القوى الاجتماعية الحية في البلاد. وفي هذا الصدد أصدر مصطفى الأشرف في ديسمبر 1954 مسرحية بعنوان "الحاجز الأخير" تتحدث عن الشعب المكافح للاستعمار، ونشر عبد الله الركبي خلال الثورة رواية بعنوان "مصرع الطغاة" تتعرض إلى قضايا الوطن والشعب المقاوم.

وتحت عنوان "تحويل التيار الشعبي إلى طاقة خلاقة" رسخ "ميثاق مؤتمر الصومام 1956" هذه "التركة النوفمبرية"، فقد ورد في وثيقته (الزيري، 1981، صفحة 38) أن يجب أن تكون "جبهة التحرير الوطني" قادرة على توجيه الأمواج الهائلة التي تحرك الحماس الوطني لدى الأمة؛ كما لا يجب أن تضع قوة الغضب الشعبي الجبارة مثل ضياع قوة السيل الجارف للتراب؛ وحتى تتحول هذه القوة إلى طاقة جبارة فقد قامت "جبهة التحرير الوطني" بعمل كبير لتحريك ملايين الرجال. وهكذا وكما كتب (قناناش، 2012، صفحة 216) طبعت ملامح "الحركة الاجتماعية" النشاط الثوري من خلال اهتمام "جبهة التحرير الوطني" بضرورة إقحام "فعاليات الجبهة الاجتماعية" في العمل الثوري كاستراتيجية عملية تزيد من الضغط العملي على الوجود الاستعماري.

وتاريخياً، إن التفاف "المجتمع المدني" على "الثورة التحريرية المجيدة 1962/1954" دون أي اعتبارات للانتماءات الجبهوية أو الاعتقادات الدينية أو القناعات الثقافية... الخ أتاح للثورة مصدر تمويل استراتيجي برغم الظروف الاقتصادية والمالية القاهرة التي يعاني منها الشعب بسبب السياسات الاستعمارية: سياسة الحصار، البطالة، حجز الأموال من قبل السلطات الفرنسية، غلق الحدود... الخ (بوحوم، 2017، صفحة 549). فقد أقدم المجاهدون الأوائل ببيع أراضيهم أو ممتلكاتهم بهدف تقديم الدعم المالي للثورة، وكانت قناعة الجزائريين بأن مساعدة الثورة بالأموال ضرورة حتمية لتحقيق الاستقلال... ولم ينحصر ذلك الإجراء على المناضلين فحسب، بل كان قادة المناطق هم أول من قاموا بتمويل الثورة، فالقائد "مصطفى بن بولعيد" تبرع بجزء كبير من أمواله، كما تبرع "ديدوش مراد" بميراثه، وقام "كريم بلقاسم" باقتطاع 10% من اشتراكات "المصاليين" على مستوى منطقة القبائل بهدف شراء الأسلحة، وقام "حاج بن عله" بجمع مبلغ 1.5 مليون فرنك فرنسي من مناضلي ناحيته. وأضاف (بوحوم، 2017، صفحة 545) أن الدراسات المتخصصة في مجال التمويل بالنسبة للجبهة وجيش التحرير الوطني قد قدرت مجموع الإيرادات العامة للولايات التاريخية العام 1959 ما بين 8.2 إلى 8.8 مليار فرنك فرنسي.

وقد شجع ذلك الدعم الجماهيري للكفاح المسلح وكما كتب (قنانش، 2012، صفحة 207) عناصر النخبة الوطنية للانضمام إلى المد الثوري المتزايد، وانضمت إلى الثورة عناصر من ساسة "حزب الشعب الجزائري" وهم المركزين، وقد كان فيهم حملة الشهادات العلمية، ثم شيوخ جمعية العلماء، وبالتدرج انضم للثورة عدد من الطلبة المتطوعين والصحافيين والمعلمين والسياسيين في الجزائر وخارجها.

ولم تكتفِ "جبهة التحرير الوطني" في ظل قناعاتها بأهمية "المجتمع المدني" كسند للثورة بمكوناته الداخلية فقط، بل تعدت إلى تعبأته دولياً، وهو ما ظهر جلياً في الهدف (01) من الأهداف الخارجية التي حددتها "جبهة التحرير الوطني" لبرنامجها السياسي: "تَدْوِيل الْقَضِيَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ" (جبهة التحرير الوطني، بيان 01 نوفمبر، 1954، الأهداف الخارجية، الهدف 01)، وأيضاً، من خلال الإشارة لمنظمة الأُمَمُ الْمُتَّحِدَةِ في الهدف 03 من أهدافها الخارجية.

وهكذا اكتملت صورة الكفاح، وادمج "المجتمع المدني" الجزائري والدولي في عمق "الثورة التحريرية المجيدة 1962/1954" مانحاً إياها "سَدِّ الرُّأْيِ الْعَامِ الضَّرُورِي" (جبهة التحرير الوطني، بيان 01 نوفمبر، 1954، الفقرة 04) الذي وجد "جيش التحرير الوطني" نفسه محروماً منه "نَتِيجَةً لِسَنَوَاتٍ طَوِيلَةٍ مِنْ الْجُمُودِ وَالرُّوتِينِ، وَتَوَجُّيْهِهَا أَلْسِيَّ" (جبهة التحرير الوطني، بيان 01 نوفمبر، 1954، الفقرة 04). وبالمختصر، فقد لخصت صحيفة جبهة التحرير كل ما سبق، قائلة: كان تفوق السلاح قبل الآن، يلعب دوراً حاسماً في النصر. أما اليوم، فإن النصر هو نصيب القوى التي تتمتع بتأييد "الطبقات الشعبية" الواسعة، حتى ولو كانت هذه القوى لا تمتلك إلا قوة عسكرية محدودة (الشيخ، 2003، صفحة 272).

وهكذا انتصرت "الثورة التحريرية المجيدة 1962/1954" مورثة "تركة نوفمبرية" وفلسفة تنموية، أساسها أن إشراك "المجتمع المدني" بشكل أعمق وممنهج هو القوة الناعمة لمشروعها التنموي وأمنها الاقتصادي. وهو اليوم أمام فرصة تاريخية لتعزيز مكانته والمشاركة في بناء الجزائر الجديدة، وهي "الإرادة السياسية" القوية والحقيقة، والتي تعكسها العديد المؤشرات التي يمكن لمسها على مستويي التشريع أو الواقع المعاش.

النتيجة (03): هنالك علاقة طردية قوية بين احترافية "المجتمع المدني" وتعزز منظومة "الأمن الاقتصادي" في الجزائر: ولا يزال هذا الحضور ملموساً ويتصاعد، والدولة ترعاه وفق مقاربة تضمن استقلاليته وتعزز مشاركته في صون أمنها الاقتصادي. وتجسد ذلك في النمو الهائل لعدد الجمعيات، فقبل إصلاحات العام 1988، أشار (Benramdane, 2015) أنه تم تسجيل 12 ألف جمعية، وارتفع هذا الرقم إلى 57400 العام 1998، ومن ثم إلى 75 ألف العام 2007 لتصل نهاية العام 2011 إلى 93654 جمعية مسجلة رسمياً. ويحصى (المركز الوطني للمجتمع المدني، 2022) حوالي 136 ألف جمعية.

والعام 2016، كانت البداية الحقيقية، فقد تمت دسترة مصطلح "المجتمع المدني" ولأول مرة في تاريخ الجزائر، وهذا الترميم التشريعي الجديد يعكس تحول رؤية الدولة تجاهه كفاعل أساسي لتعزيزها وصون أمنها الاقتصادي، فقد ظهر المصطلح في دستور 2016 مرتين ضمن أعلى الهيئات الدستورية لرئاسة الجمهورية: في المادة 149 والمتعلقة بهيئة مراقبة الانتخابات، والتي حدد أنه من بين أعضائها كفاءات مستقلة من ضمن "المجتمع المدني"؛ وفي المادة 205، والمتعلقة بمهام "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" بوصفه إطار لمشاركة "المجتمع المدني" في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول 3: عدد الجمعيات التي تم إنشائها خلال الفترة 2020 إلى 2024/06/30 في الجزائر

السنوات	جمعيات وطنية	جمعيات بلدية	جمعيات ولائية	المجموع
قبل 2020	1652	59491	16102	77245
2020	109	25091	279	25479
2021	49	8830	2144	11023
2022	96	15900	4912	20908
2023	107	4052	1363	5522
2024	52	2611	441	3104
المجموع 2024/2020	413	56484	9139	43136
المجموع الكلي	2065	115975	25241	120381

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، 2026).

وتلك الرؤية عززها دستور 2020 وثبت "المجتمع المدني" في خمسة مواضع: أولها الديباجة في الفقرة 11 والتي تدور فكرتها أن بناء مؤسسات الدولة أساسها مشاركة "المجتمع المدني"؛ ثم ضمن الفصل الثالث المخصص للدولة، وتحديدًا الفقرة 3 من المادة 16 التي تنص على أن الدولة تشجع الفعل التشاركي من خلال "المجتمع المدني"؛ وتلتها الفقرة 4 للمادة 205 التي تحدد مهام "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته" مؤكدة أن هذه السلطة يجب أن

تساهم في تدعيم قدرات "المجتمع المدني" في مجال عملها؛ ثم الفقرة 1 للمادة 210 المتضمنة مهام "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" باعتباره إطار لمشاركة "المجتمع المدني" في التشاور الوطني حول سياسات التنمية المستدامة؛ وأخيراً، المادة 213 المتعلقة بتأسيس "المركز الوطني للمجتمع المدني"، والذي تم استحداثه بمرسوم رئاسي رقم 139/21 ليوم 12 أفريل 2021، وتم تنصيب أعضائه يوم 29 ديسمبر 2021.

كما أن الرئيس عبد المجيد تيون خص "المجتمع المدني" بمكانة جد مرموقة في برنامجه التنموي الذي طرحه العام 2020، فمن خلال 54 التزاماً التي وعد بها الشعب في حملته الانتخابية الأولى 2024/2020، ينص الالتزام 8 صراحة على أن الرئيس وطاقمه الحكومي ومؤسسات الدولة سوف تعمل على "بناء مجتمع مدني حر ونشيط وقادر" (رئاسة الجمهورية، 2026).

إضافة إلى أن الحكومة في مخططاتها لتنفيذ برنامج الرئيس كانت صريحة ومباشرة على نواياها لإشراك أعمق لـ "المجتمع المدني" في صلب الإصلاحات المزمع تجسيدها، فمن أصل خمسة فصول تضمنها المخطط، ذكر "المجتمع المدني" في ثلاثٍ منها، وفي مواضع جد استراتيجية تعلقت بالعدالة ومحاربة الفساد، والانتقال الطاقوي، وتعزيز رأس المال البشري وسياسات الاستثمار الفعال فيه، وتحسين جودة المنظومة الصحية للبلاد: في الفصل الأول من المخطط والمتعلق بتعزيز دولة القانون وتحديد الحوكمة كانت الإشارة واضحة أنه من أهم مهام الحكومة إشراك "المجتمع المدني" في عصرنة العدالة وتعزيز الحريات، لاسيما منها تحسين أداء نظام السجون من خلال التعهد بإنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجريمة تضم الفاعلين في "المجتمع المدني"، أضيف إلى ذلك تخصيص عنصر كامل ضمن الفرع الثاني من الفصل المتعلق بالممارسة الكاملة للحقوق والحريات بعنوان "إقامة "مجتمع مدني" حر ومسؤول" (مصالح الوزير الأول، 2021، صفحة 13). ثم في الفصل الثاني من المخطط المتعلق بمساعيها "من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين" لاسيما منه مشروعها المتضمن تدابير دعم الانتقال الطاقوي، وضعت الحكومة "المجتمع المدني" في صلب إعداد وتنفيذ مخطط اتصال يرمي إلى توعية الرأي العام و"المجتمع المدني" بأهمية الانتقال الطاقوي (مصالح الوزير الأول، 2021، صفحة 36). تلا ذلك، الفصل الثالث الذي خصص لبرنامج "من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية مدعمة" وضعت الحكومة "المجتمع المدني" كمتغير رئيسي في سياسة تعزيز رأس المال البشري وبرامج الاستثمار الفعال فيه، وخاصة تحسين جودة المنظومة الصحية للبلاد لما لذلك من أثر قوي على التنمية الوطنية (مصالح الوزير الأول، 2021، صفحة 54).

وفي ذات السياق، تم طرح مشروع تعديل القانون رقم المتعلق بالجمعيات الذي يوظف نشاط "المجتمع المدني"، وهو قيد التنفيذ وفق تصور رئيسي وهو أن يساهم القانون الجديد في عصرنة العمل الجمعوي وسيكون مواكبا للجمعيات الفاعلة المتواجدة ميدانياً... الخ. وقد وجه رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء ليوم الأحد 19 جوان 2022 الحكومة لضرورة إثراء مشروع القانون الجديد، مع الأخذ بعين الاعتبار إيلاء الأهمية البالغة بشكل يستوجب تفادي التجارب السيئة، وتوضيح وتدقيق كفاءات وشروط إنشاء الجمعيات، بشكل لا يدع أي مجال للتأويلات والقراءات المختلفة، في مضمون

القانون (رئاسة الجمهورية، 2022). وهو الشيء الذي وبقدر ما يعبر عن الرغبة والإرادة الحقيقية للدولة لتعزيز دور "المجتمع المدني" كفاعل تنموي، لا سيما وتزامن ذلك مع مشروع تعديل قانون الجماعات المحلية: البلدية والولاية، والذي ينتظر خلال سنة 2026 وفق ما قررت وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة العمران تنفيذاً توجيهات رئيس الجمهورية التي أسداها خلال اجتماع مجلس الوزراء ليوم 09 أكتوبر (رئاسة الجمهورية 2022أ). ناهيك عن الحضور القوي والمضطرد لـ "المجتمع المدني": كمفردة في الخطابات الرسمية بكل مستوياتها الوطنية والمحلية، أو كطرف في المبادرات والنشاطات التي تبرمجها الدوائر الحكومية والهيئات الرسمية محليا، وطنيا وحتى دوليا.

4. الخاتمة:

تُظهر الأدبيات العلمية والتقارير الدولية، إلى جانب عدد من التجارب المقارنة، أن "المجتمع المدني" فاعل تنموي استراتيجي متى توفرت شروط التنظيم والتمكين والحوكمة، وأن إدماجه ضمن السياسات العمومية يساهم في تسريع وتيرة التنمية وتعزيز مقومات "الأمن الاقتصادي" للدول؛ كما أن تعظيم المكاسب التي يتيحها من خلال نشاطه العابر للحدود ضمن و/أو مع المنظمات والهيئات الدولية والعالمية يظل مرهوناً بما يضمن اتساق الحضور الأُممي مع أولويات التنمية الوطنية، ويجوّله من حضور رمزي إلى قيمة اقتصادية قابلة للثمين ضمن منظور "الأمن الاقتصادي".

كما ويتبين في الأخير، أنه وفي السياق الجزائري، تستند مقارنة إشراك "المجتمع المدني" إلى مرجعيات تاريخية وطنية برزت خلال محطات مفصلية، ولاسيما خلال الفترة 1962/1954 وما تلاها، ثم عرفت بعد العام 2020 توجّهاً مؤسسياً أكثر وضوحاً نحو إعادة تعريف دور "المجتمع المدني" من كونه مجالاً مستهدفاً بالتنمية إلى اعتباره شريكاً في صياغة البرامج التنموية ومرافقة تنفيذها والمساهمة في تثبيت مكاسبها وتوطيد منظومة "الأمن الاقتصادي". وقد ترافق هذا التوجّه داخلياً مع تعزيز ديناميات التماسك المجتمعي ودعم الاستقرار، بما يرفع من قدرة البلاد على مواجهة التحديات. وخارجياً، تعزّز هذا المسار بانتخاب الجزائر في 1 فيفري/فبراير 2026، نائباً لرئيس مكتب لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وذلك بعد ثلاث سنوات من انضمامها إلى اللجنة. وتُظهر التجربة الجزائرية في مجال ترقية "المجتمع المدني" سماتٍ مميزة تتأسس على تفاعل الأبعاد التاريخية والمؤسسية، بما يعزز إمكانات توظيفه كشريك في تحقيق أهداف التنمية والاستجابة للتحديات المستقبلية لا سيما منها ما تعلق بـ "الأمن الاقتصادي" للبلاد بكل أبعاده.

4. 1. اختبار الفرضيات:

- **الفرضية (01):** تُشير نتائج الدراسة إلى دعم هذه الفرضية؛ إذ بيّنت المعالجة النظرية والتطبيقية أن "المجتمع المدني" يؤدي دوراً تنموياً استراتيجياً ويحدث أثر ملموس عبر تعبئة الموارد (المالية، الطبيعية، البشرية، المعرفية)، وتوجيه المبادرات المجتمعية نحو أولويات التنمية الوطنية، بما يعزز ركائز "الأمن الاقتصادي".
- **الفرضية (02):** تؤكد نتائج الدراسة هذه الفرضية، وتعزز كون "المجتمع المدني" يشكل فاعلاً رئيسياً شبه مؤسسي ضمن عديد الهيئات الدولية والعالمية الرسمية (مثال: الأمم المتحدة، مجموعة البنك العالمي، صندوق

النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، البنك الإفريقي للتنمية... الخ)؛ خاصة من خلال الصفة الاستشارية التي تعطيها له تلك الهيئات، إضافة إلى المشاركة في فعاليات دولية وعالمية مرتبطة بالتنمية. كل ذلك يرفع من قدراته على التأثير في المجال التنموي الوطني للدول ومستوى أمنها (اقتصادياً، سياسياً، ثقافياً وأمنياً... الخ) من بوابة التواجد والتعاون الدوليين.

- **الفرضية (03):** تدعم نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، فتأثير "المجتمع المدني" قد يتأتى من كونه يمتلك امتدادات تتجاوز حدود الدول (كمثل: بعض الزوايا الدينية التي لها امتداد في بلدان شمال إفريقيا والساحل والصحراء الأفريقية، بعض الجمعيات الثقافية والفكرية... الخ)، وهذا الامتداد العابر للحدود الجغرافية للدول يمنحه تأثيراً يتقاطع مع ملفات حساسة واستراتيجية تتعلق بالتنمية و"الأمن الاقتصادي" للبلاد، مثل: مكافحة الجريمة العارة للحدود، التصدي للتطرف، محاربة الهجرة غير الشرعية، تعزيز الاستقرار الحدودي، تمتين العلاقات التجارية والمالية... الخ.
- **الفرضية (04):** تدعم نتائج الدراسة وجهة هذه الفرضية من خلال رصد مؤشرات مؤسساتية تعكس تنامي حضور "المجتمع المدني" في المقاربة الجزائرية للتنمية وأمنها الاقتصادي، وتزايد الاهتمام بإدماجه ضمن السياسات العمومية ذات الصلة. ومن أبرز المؤشرات المعتمدة في التحليل: دسترة المفهوم العام 2016 وتعزيز موقعه ضمن مراجعة 2020، إلى جانب تنامي حضوره ضمن برامج العمل الحكومية في محاور استراتيجية منها.
- **الفرضية (05):** تؤيد مخرجات الدراسة هذه الفرضية من زاوية تحليل المرجعيات التاريخية الوطنية بوصفها إطاراً مفسراً لشرعية الفعل المجتمعي المنظم في الوعي السياسي الوطني. فبالرغم من أن مصطلح "المجتمع المدني" لا يرد بالصيغة الاصطلاحية الحديثة داخل وثائق الثورة التحريرية 1962/1954، إلا أن عددًا من المفاهيم الدالة على الفعل الشعبي المنظم والحشد الاجتماعي والمشاركة الجماهيرية تظهر في مضامين تلك الوثائق، بما يشير إلى حضور "جوهر المفهوم" في خطاب تلك المرحلة؛ وهي عناصر يمكن قراءتها، ضمن التحليل المفاهيمي، بوصفها قرائن على وعي مبكر بأهمية التنظيم المجتمعي ودوره في دعم المسارات الكبرى للدولة، بما يتيح الاستناد إليها مرجعياً عند تحليل شرعية إشراك "المجتمع المدني" في مقاربات التنمية وتعزيز "الأمن الاقتصادي".

4. 2. التوصيات:

التوصية (01): استحداث "مؤشر وطني للأمن الاقتصادي" يوكل إلى أحد الهيئات الوطنية للدولة الجزائرية، باعتباره أداة استراتيجية لتشخيص حالة الاقتصاد الوطني وتحديد مدى قدرته على الصمود أمام الصدمات الداخلية الخارجية، ومن ثم إتاحة قاعدة بيانات تمكن من توجيه السياسات العامة نحو ضمان استتباب كلي على المدى الطويل على أسس واقعية. وتأتي هذه التوصية على ضوء عدة مبررات، أهمها:

1. غياب أداة قياس وطنية شاملة لمستوى الاستقرار الاقتصادي وقدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات تجمع بين مختلف متغيرات "الأمن الاقتصادي" في مؤشر واحد، على غرار: الأمن الغذائي (الإنتاج المحلي، التبعية للاستيراد، المخزون الاستراتيجي)، الأمن الطاقوي (الإنتاج، الاستهلاك، تنويع مصادر الطاقة، الطاقات المتجددة)، الأمن الاجتماعي (البطالة، القدرة الشرائية، العدالة الاجتماعية)؛ الأمن المالي (الدين العام،

الاحتياطات الرسمية، وضع الميزانية العامة)، الأمن الصناعي والتكنولوجي (الابتكار، سلاسل القيمة، الملكية الفكرية والصناعية)... الخ.

2. تزايد التحديات العالمية المرتبطة بالتقلبات الجيوسياسية، التغيرات المناخية، اضطرابات سلاسل التوريد، والتحول التكنولوجي المتسارعة، وضرورة امتلاك آلية أو مؤشر لتقييم تلك المخاطر المحتملة على المدين المتوسط والبعيد.

3. الحاجة إلى دعم التخطيط الاستراتيجي للحكومة وصناع القرار في الدولة بمؤشرات كمية قابلة للقياس والقراءة والمعالجة بشكل دقيق وآني للتمكن من صنع سياسات تنموية فعالة وفي الحين لتدعيم المكتسبات وتمتينها، والتحوط للمخاطر المحتملة ومجابهتها ومن ثم تحديد أولويات التدخل الفعال.

4. تعزيز الشفافية الاقتصادية وضمان الحق للوصول للمعلومة، ومن ثم توفير قاعدة بيانات موثوقة، دقيقة، شاملة، شفافة وآنية للباحثين لإعداد دراسات رفيعة المستوى لقياس ومتابعة مستوى "الأمن الاقتصادي" الوطني واقتراح آليات تعزيزه، وخطط استباقية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

التوصية (02): تعزيز منظومة الإحصاء والقياس الوطنيين في مجال "العمل التطوعي وغير الربحي": ففي الجزائر، تتعدّد عملية قياس حجم وتأثير "المجتمع المدني" على "الأمن الاقتصادي" للبلاد مع غياب المعطيات والبيانات الموثوقة، الدقيقة، الشاملة، الشفافة، والمحيّنة حول "المجتمع المدني". ومع تحسّن العملية الإحصائية والتحول الرقمي على مدار الفترة 2020/2025 هنالك فرصة حقيقية لتشكيل قاعدة بيانات وطنية تمثل مدخلاً استراتيجياً لذلك.

وللإشارة، فقد تمكنت على مدار العقود القليلة الماضية عديد الدراسات الرصينة من وضع آليات علمية لقياس أثر "المجتمع المدني" في تحريك التنمية وتعزيز "الأمن الاقتصادي"، وهي الدراسات التي يمكن الاستئناس بها في رسم منظومة الإحصاء الوطنية. ويعتبر "الكتيب الإرشادي حول قياس العمل التطوعي" الذي أصدره المكتب الدولي للعمل (ILO, 2011)، والذي تحدّثه العام 2021 بعنوان "دليل قياس العمل التطوعي: إرشادات حول تنفيذ نموذج منظمة العمل الدولية بشأن العمل التطوعي الموصى بإضافته في الدراسات الاستقصائية الوطنية للقوى العاملة" (ILO, 2021) من بين أفضل مناهج القياس الذي اعتمدته بعض البلدان كأساس لتطوير الاستبيانات الوطنية، وأبدى فعالية كبرى في عمليات المسح والإحصاء (جوادي، 2022).

التوصية (03): تبني مقاربة جديدة تقوم على تعميم نموذج "المؤسسة الاجتماعية": ف "المقاولاتية الجموعية" تعد إطاراً أكثر فعالية واستدامة مقارنة بالنموذج التقليدي للجمعيات الخيرية. ويستند هذا المقترح إلى عدة نقاط أهمها:

1. التشريع الجزائري يسمح بإنشاء "المؤسسة الاجتماعية" بموجب القانون 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 والمتعلق بالجمعيات؛ وتحديد المادة 49 منه التي تحدّد كفاءات ذلك، وتعرفها بكونها: هيئة ذات طابع خاص تنشأ بمبادرة من شخص أو عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين عن طريق أيلولة أموال أو أملاك أو حقوق موجهة لترقية عمل أو نشاطات محددة بصفة خاصة، ويمكنها أيضاً استلام هبات ووصايا حسب الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به؛

2. أن "المقاولاتية الجماعية" تضمن الاستدامة المالية للجمعيات واستقلاليتها وترفع الاحترافية في التسيير من خلال النموذج المؤسسي المرتكز على أساليب تسيير حديثة مبنية على التخطيط والحوكمة، وتقييم الأداء المالي للجمعية وهو ما يسمح آخر المطاف بتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي عميق يجمع بين خلق القيمة الاقتصادية وتقديم خدمات ذات منفعة عامة، مما يجعلها فاعلاً تنموياً أكثر شمولاً وشريك استراتيجي وفعال في منظومة الأمن الاقتصادي للبلاد خاصة.

3. أن نموذج "المقاولاتية الجماعية" يعزز الابتكار الاجتماعي ويوفر مساحة أكبر لتطوير حلول مبتكرة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

التوصية (04): اعتماد مقارنة وطنية تهدف إلى تعميم تطبيق "الميزانية التشاركية" على مستوى الجماعات المحلية: باعتبارها آلية فعالة لتعزيز الحوكمة التشاركية، وتحسين جودة القرار العمومي، ورفع مستوى الشفافية في إدارة الموارد المالية المحلية وتحقيق التنمية المحلية، هذه الأخيرة التي تعد أساس التنمية الوطنية ومشروع "الأمن الاقتصادي" للبلاد، مع ضرورة التأكيد على إعداد مقارنة جديدة تتوافق والخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية لكل بلدية.

وتفتح "الميزانية التشاركية" المجال واسعاً أمام "المجتمع المدني" لاقتراح مشاريع ذات طابع تنموي، مثل التعاونيات، المبادرات الشبابية، والمشاريع الصغيرة... الخ، هذه المشاريع تساهم في خلق الثروة محلياً وتخفيف البطالة ودعم الاقتصاد المحلي بمشروعات اقتصادية ذات هدف اجتماعي تحقق استدامة "الأمن الاقتصادي" للبلاد (جوادي، 2025، صفحة 88).

التوصية (05): توسيع فرص تواجد "المجتمع المدني" الوطني في الهيئات الدولية والإقليمية: وذلك عبر مداخل احترافية ومنضبطة لخلق مسارات داعمة لتعزيز "الأمن الاقتصادي" أبرزها: إيصال وتعزيز المشهد التنموي الحقيقي ودرأ كل محاولات تشويهه أو تقزيم حجمه؛ توسيع الشراكة مع الهيئات الدولية والاستفادة من خبراتها في مجال نشاطها وخلق قنوات دبلوماسية مساندة لمثيلتها الرسمية؛ تعزيز التعاون مع بقية الفاعلين العالميين والاستفادة من برامج الدعم المالي واللوجستي العالمية؛ الدفاع عن مبادئ الدولة وسيادتها وإضفاء الشرعية والعدالة على القرارات الدولية التي قد تمس بمشروع التنمية الوطني واستتباب "الأمن الاقتصادي" للبلاد.

غير أن تعظيم هذه المكاسب يظل مشروطاً بحوكمة الفعل الجماعي، بما يضمن اتساق الحضور الدولي لـ "المجتمع المدني" مع أولويات التنمية الوطنية، ويحوّله من حضور رمزي إلى قيمة وطنية قابلة للتشمين ضمن منظور "الأمن الاقتصادي".

4. 3. آفاق الدراسة:

تفتح دراسة دور "المجتمع المدني" في التنمية و"الأمن الاقتصادي" آفاقاً بحثية واسعة، نظراً لتعدد وظائف هذا الفاعل وتنوع مجالات تدخله، فالبحث في هذا الموضوع يمكن أن يتجه نحو:

الأفق البحثي (01): "المجتمع المدني الرقمي"، يفتح التحول الرقمي آفاقاً بحثية مهمة لدور "المجتمع المدني" في التنمية، إذ تتيح الأدوات الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي فرصاً ضخمة لتوسيع نطاق أثره التنموي، وتحسين كفاءته في المساهمة في "الأمن الاقتصادي" عبر رفع جودة البيانات المتاحة، وتطوير أدوات التحليل والتقييم، وتعزيز قنوات التواصل والتنسيق داخلياً وخارجياً. فمثلاً، العام 1991، بدأت عدة منظمات غير حكومية وأفراد مناقشة ضرورة تنسيق المبادرات والمطالبات بحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وقد أتاح الفضاء الرقمي لمؤسسي "الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL)" فرصة تاريخية لتوسيع نشاطها وتحولت إلى ائتلاف عالمي يضم أكثر من 1300 منظمة عبر كل دول العالم تمكن من الضغط على 89 دولة للتصديق على معاهدة حظر الألغام، وحازت العام 1997 على جائزة نوبل للسلام (Nobel Prize, 1997).

وبناءً على ذلك، يمكن توجيه الامتدادات المستقبلية لهذه الدراسة نحو إشكاليات علمية مثل: تحليل الفرص والتحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على "المجتمع المدني" في "الأمن الاقتصادي"؛ دراسة أثر التهديدات الهجينة وحرب المعلومات في البيئة الرقمية على فعله التنموي؛ بحث مفهوم المواطنة الرقمية ومحدداته وعلاقته بالتعبئة والمشاركة؛ ثم تقييم جاهزية "المجتمع المدني" في الجزائر للانتقال نحو أنماط عمل رقمية أكثر تنظيمًا، ضمن إطار استراتيجية وطنية للتنمية ودعم "الأمن الاقتصادي".

الأفق البحثي (02): استقطاب "المجتمع المدني"، فعلى الضفة المقابلة، يمكن لـ "المجتمع المدني" أن يستغل في إضعاف استقرار الدول وتهديد مشروعها التنموي وأمنها الاقتصادي، وهو المنحى الذي يشكل أفقاً بحثياً استراتيجياً لهذه الدراسة. وهذه الأفق البحثي ليس مجرد وصف، بل يستند إلى عديد الحالات التي شهدتها المجتمع الدولي خلال الفترة القريبة الماضية، كمثل استغلال بعض الأطراف الانفصالية للجمعيات للتجنيد أو التمويل واقتحام المحافل الدولية للمنظمات غير الحكومية لتمير أجنداتها؛ وكذلك سقوط بعض تلك الجمعيات في شبك عصابات إجرامية أو جهات تخريبية... الخ. ووفق هذا المنحى التحليلي، تبرز مساحة علمية واسعة لمناقشة وتحليل قضايا تتعلق بالظروف (الهيكليّة، الوطنية والخارجية) التي يمكن أن تحيد "المجتمع المدني" عن فعله الإيجابي تجاه المشروع التنموي للدولة وأمنها الاقتصادي، بما في ذلك الأسباب التي قد تجعل منه قناة لتسهيل التدخل الخارجي أو تغطية أنشطة إجرامية وطنية أو عابرة للحدود؛ والدوافع التي قد تحولها إلى أداة لتغذية الانقسامات الاجتماعية والتطرف العنيف وتأجيج الانقسامات الهوياتية والنزعات الأثنية والأيدولوجية وزعزعة الوحدة الوطنية.

قائمة المراجع باللغة الوطنية

1. أبو القاسم سعد الله. (2007). تاريخ الجزائر الثقافي (الجزء 10). الجزائر: دار البصائر.
2. الزبير بن عروس. (2005). الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق. دفا تر مركز البحث والأنثروبولوجي .
3. العربي الزبيري. (1981). الوثيقة السياسية لميثاق الصومام. مجلة أول نوفمبر، صفحة 30.
4. العربي الزبيري. (2007). تاريخ الجزائر المعاصر. الجزائر: (الجزء 03) وزارة الثقافة.
5. المرصد الوطني للمجتمع المدني. (31 ديسمبر، 2022). احصائيات الجمعيات في الجزائر. تم الاسترداد من [/https://marsad.dz](https://marsad.dz)
6. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. (1999). الكشفة الإسلامية الجزائرية. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
7. جبهة التحرير الوطني. (1954). بيان 01 نوفمبر.
8. رئاسة الجمهورية. (19 جوان، 2022). النص الكامل لبيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم الأحد 19 جوان 2022. تم الاسترداد من <https://www.el-mouradia.dz/ar/president/62af773a08a837001d2c985d>
9. رئاسة الجمهورية. (09 أكتوبر، 2022). بيان اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي الخاص بمشروع قانون المالية 2023. تم الاسترداد من https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_mjls_alwzrae_09aktwbr_2022_3e2c4ce8e2.pdf
10. رئاسة الجمهورية. (2026). الالتزامات 54 للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون. تم الاسترداد من <https://www.el-mouradia.dz/ar/president/commitments>
11. سليمان الشيخ. (2003). الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين: دراسة حول تاريخ الجزائر (ترجمة: محمد حافظ الجمالي). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
12. عبد القادر خليف. (23، 12، 2016). استقطاب الجماهير الجزائرية في أدبيات ثورة أول نوفمبر 1954. دراسات، العدد 05 (المجلد 7)، الصفحات 223-244.
13. عبد المجيد تبون. (17 سبتمبر، 2024). صفحة خاصة حول مراسم أداء رئيس الجمهورية اليمين الدستورية واستلامه لمهامه، الدقيقة: 00:50:25 إلى 00:53:25. رئاسة الجمهورية الجزائرية. تم الاسترداد من <https://www.youtube.com/watch?v=3OcPmVlV2wk>
14. عبد المجيد تبون. (29 ديسمبر، 2024). خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة أمام البرلمان بغرفتيه. الدقيقة 00:13:40 إلى 00:14:56. رئاسة الجمهورية الجزائرية. تم الاسترداد من <https://youtu.be/Ccu5nA08kSI?si=RNe0tYr2Yu4LqK88>
15. مجلة الجيش. (ديسمبر، 2023). الجزائر الجديدة: إنجازات تستجيب لتطلعات الأمة.
16. مجلة الجيش. (جانفي، 2025). عازمون على استكمال المشروع التنموي.
17. محمد بوحوم. (2017). سياسة التمويل الداخلي للثورة التحريرية 1954-1962. مجلة "الخلدونية" (المجلد 10/العدد 02)، الصفحات 537-554.
18. محمد قنانش. (2012). الحركة النقابية الجزائرية على نهج الثورة التحريرية 1951-1957م: من التبعية والولاء إلى الحرية والفداء". مجلة عصور (العدد 6/عدد خاص بخمسينية الاستقلال).
19. مشروع قانون المالية. (2025). الجزائر العاصمة: مجلس الأمة الجزائري. تم الاسترداد من http://www.majliselouma.dz/images/pdf/nossousse/Textes_avril22/Textes_oct24/loi_finances_25_ar.pdf
20. مصالح الوزير الأول. (2021). مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية. الجزائر.

21. نورالدين جوادي. (15 فيفري، 2020). تمويل برامج التنمية المحلية: بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي. محاضرة أُلقيت ضمن فعاليات الجلسات التفاعلية العلمية (الجلسة السادسة). مكتب ولاية الوادي، الجزائر: المنظمة من طرف الجمعية الجزائرية للتواصل العلمي والثقافي 20.
22. نورالدين جوادي. (2021). "المجتمع المدني": الطاقة الخلاقة للاستقلال 1962 ورافد اقتصاد الجزائر الجديدة. الملتقى الجهوي الأول حول: المجتمع المدني ومساهمته في التنمية المستدامة. ولاية غارديّة/الجزائر: المنظمة الجزائرية للبيئة.
23. نورالدين جوادي. (2021). آليات الإدماج الكفاء والفاعل لـ "المجتمع المدني" في مشروع التنمية الوطنية. محاضرة أُلقيت ضمن اليوم الدراسي حول: العمل الجماعي والتطوعي الممنهج والمبدع وأثر الجمعيات في المجتمعات: زمن كورونا نموذجاً. قمار/ولاية الوادي: "جمعية الجواهر".
24. نورالدين جوادي. (10 سبتمبر، 2022). احترافية المجتمع المدني وآليات الأداء الكفاء كفاعل في مشروع التنمية الوطنية في الجزائر. بلدة عمر، ولاية تقرت، الجزائر: المنظم من طرف جمعية "مبدعون بلا حدود".
25. نورالدين جوادي. (جوان، 2025). الإنفاق الاجتماعي والأمن الاقتصادي للجزائر: نحو استدامة وتنمية متوازنة. المجلة الجزائرية للدراسات في الأمن الوطني.
26. وزارة الداخلية. (ب.ت.). قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة. تاريخ الاسترداد 08 28، 2020، من وزارة الداخلية والجماعات المحلية/الجزائر: <https://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossociation-ar.pdf>
27. وزارة الدفاع الوطني. (01، 2026). إنجازات أفقدت الحاقدين البصر والبصيرة. مجلة الجيش.
28. وكالة الأنباء الجزائرية. (04 مارس، 2022). قانون الجمعيات الجديد سيساهم في عصنة العمل الجماعي. تم الاسترداد من <https://www.aps.dz/ar/societe/122328-2022-03-03-21-29-04>
29. وكالة الأنباء الجزائرية. (01 فيفري، 2026). انتخاب الجزائر لنيابة رئاسة مكتب لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة لسنة 2026. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجزائرية: <https://url-shortener.me/B1EG>

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Aisha, G.-P. (2005). The Role of civil society organizations in governance. *The 6th Global Forum on Reinventing Government Towards Participatory and Transparent Governance*. Seoul, Republic of Korea.
2. Banque Africaine de Développement. (2024). *Plan d'action pour l'engagement de la société civile 2024–2028*. Côte d'Ivoire: Groupe de la Banque africaine de développement.
3. Banque de France. (2024, 04 22). *Les relations économiques*. Récupéré sur Ambassade de France à Alger: <https://dz.ambafrance.org/Les-relations-economiques-2462>
4. Benramdane, D. (2015, Juin). *Les associations algériennes: Des acteurs émergents en quête de reconnaissance*. Récupéré sur <http://www.algerie-disparus.org/app/uploads/2015/12/PUBLICATIONS-2015-DJAMEL-BENRAMDANE.pdf>
5. Brass, J. (2016). *Allies or Adversaries: NGOs and the State in Africa*. New York City: Cambridge University Press.
6. Bureau of Labor Statistics. (2024, August 16). Retrieved from U.S. Bureau of Labor Statistics: <https://www.bls.gov/opub/ted/2024/nonprofits-accounted-for-12-8-million-jobs-9-9-percent-of-private-sector-employment-in-2022.htm>
7. Business Research Company. (2026). *NGOs And Charitable Organizations Market Report*. London. Retrieved from <https://www.thebusinessresearchcompany.com/report/ngos-and-charitable-organizations-global-market-report>

8. Djamel, B. (2015). *Les associations algériennes : Des acteurs émergents en quête de reconnaissance.* , Informe del Comitato Internazionale per lo Sviluppo dei Popoli (CISP) .
9. DSECE. (2026, 01 27). Analyse des échanges commerciaux entre la France et l'Algérie : flux et opérateurs. Récupéré sur <https://www.douane.gouv.fr/sites/default/files/2026-01/27/CP-echanges-France-Algerie.pdf>
10. ECOSOC. (1996, July 25). *Consultative relationship between the United Nations and non-governmental organizations.* Retrieved from Economic and Social Council/UN: <https://ecosoc.un.org/sites/default/files/documents/2023/resolution-1996-31.pdf>
11. ECOSOC. (2026). *The Committee on NGOs.* Retrieved from Economic and Social Council of UN: <https://ecosoc.un.org/>
12. EEAS. (2018, 03 29). *Projet CapDel: un atelier de présentation du plan de formation en gouvernance locale à Alger.* Retrieved from Contact the European External Action Service: https://www.eeas.europa.eu/node/45308_en
13. El Moudjahid. (1954). N° 58.
14. Elwahab, A. A. (2017). *The Role of Civil Society in Economic Development. The Egyptian Centre for Public Policy Studies.*
15. ESCWA . (2019). *Plan of action synthesis reports on integrating volunteering into the 2030 Agenda in the ESCWA region.* United Nations, Economic and Social Commission.
16. ICRC. (2020). *Economic Security Strategy 2020-2023.* ECONOMIC SECURITY UNIT.
17. ILI. (2025). *Economic Security Index 2025.* Ukraine : International Liberty Institute.
18. ILO. (2004). *Economic security for a better world.* Geneva, Switzerland: ILO, Infocus Programme on Socio-Economic Security.
19. ILO. (2011). *Manual on the measurement of volunteer work.* Geneva : International Labour Organization.
20. ILO. (2021). *Volunteer work measurement guide: Guidance on implementing the ILO-recommended add-on module on volunteer work in national labour force surveys.* Geneva : ILO Department of Statistics, International Labour Organization.
21. Jacob, H., Gregory , H., Austin, N., Philipp, R., Mark , S., Rob, V., & Stuart, C. (2014, May). *The Economic Security Index: A New Measure for Research and Policy Analysis. Review of Income and Wealth*, pp. S5-S32.
22. Jezard, A. (2018, 04 23). *Who and what is civil society?* . Retrieved from World Economic Forum: <https://www.weforum.org/stories/2018/04/what-is-civil-society/>
23. Lauren, M., & Melani , C. (2014). *The Politics of Non-State Social Welfare.* Cornell University Press.
24. Lester, S. (2010). Putting civil society on the economic map of the world. *Annals of Public and Cooperative Economics.*
25. Lester, S., Helmut, A., Regina, L., Stefan , T., & Wojciech , S. (1999, January). *Global Civil Society: Dimensions of the Non-profit Sector.* Johns Hopkins Center for Civil Society Studies.

26. Nobel Prize .(1997) .*International Campaign to Ban Landmines – History* . Retrieved from NobelPrize.org: <https://www.nobelprize.org/prizes/peace/1997/icbl/history/>
27. Rosenau, J. (1990). *Turbulence in World Politics : A Theory of Change and Continuity*. United States of America : Princeton University Press.
28. Salamon, L. (2010, June). Putting the civil society sector on the economic map of the world. *Annals of Public and Cooperative Economics*, pp. 167-210.
29. SKIFT. (2020). *How Canada's National Meetings Strategy is Driving Regional Economic Growth*. Canada : Business Events Canada .
30. TBRC. (2026). *NGOs And Charitable Organizations Market Report 2026*. London: The Business Research Company.
31. UIA. (1995). *Changing relationships between International Non-Governmental Organizations and the United Nationsal Associations*. (R. Cyril , & R. Andrew , Eds.) Retrieved from Union of International Associations: <https://uia.org/archive/ingos-un>
32. UIA. (2025). *The Yearbook of International Organizations*. Brussels, Belgium: Union of International Associations.
33. WEF. (2013). *The Future Role of Civil Society*. Geneva: World Economic Forum In collaboration with KPMG International.
34. Williams, A. (1990, December). A Growing Role for NGOs in Development. *Finance & Development*, pp. 31-33.
35. World Bank. (1991). *Non governmental Organizations and the World Bank: Cooperation for Development*. (P. Samuel, & I. Arturo, Eds.) Washington.
36. World Bank. (1991). *Nongovernmental Organizations and the World Bank: Cooperation for Development*. (P. Samuel, & I. Arturo, Eds.) Washington.
37. World Bank. (2025). Retrieved from The World Bank Group DataBank: <https://data.worldbank.org>
38. World Bank. (2026). Retrieved from The World Bank Group DataBank: <https://data.worldbank.org>
39. WTO. (1994, April 15). *Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization*. Retrieved from The World Trade Organization: https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/downloads_e/WTO_en.pdf